

اختتام اجتماع وزراء الصحة لدول مجلس التعاون الخليجي



المنامة عاصمة البحرين

من بداية العام 2008 جاء ليفتح أفقاً واسعة لتحقيق المواطنة الاقتصادية الكاملة لمواطني دول المجلس. وأشار العطية في كلمته إلى انه في المجال الصحي صدرت عدة قرارات ذات ارتباط مباشر بالمسارات التي شملتها السوق المشتركة. حيث صدر قرار المجلس الأعلى في القمة التاسعة /المنامة 1988/ بالمساواة في المعاملة لجميع مواطني دول المجلس في مجال الاستفادة من المستوصفات والمستشفيات والخدمات الصحية. وأضاف أنه صدر في القمة الخامسة عشرة /المنامة 1994/ قرار المجلس الأعلى القاضي بالسماح لمواطني دول المجلس بممارسة الأنشطة الاقتصادية في المجال الصحي في أي من دول المجلس وبنفس معاملة مواطني الدولة ذاتها.

في مجال التنمية البشرية مستويات عالية لدول المجلس جعلها في مصاف الدول الأكثر نمواً في المجالات الصحية. مؤكداً أن مثل هذا الانجاز لم يكن ليتم لولا الدعم المتواصل من قاداتنا والسياسات والخطط التي تم تبنيها وكان لإسهامات وزراء الصحة في إعدادها وترجمتها إلى أرض الواقع الأثر الملموس في تحقيقها. وقال العطية إن مواطني دول المجلس يتطلعون إلى تحقيق المزيد من الانجاز وبخاصة في مجال تكامل الخدمات الصحية وتوافرها للجميع دون تمييز انسجاماً مع الأهداف والغايات التي نص عليها نظام المجلس وتوجهيات أصحاب الجلالة والسمو قادة المجلس. مؤكداً أن قرار الدورة الثامنة والعشرين للمجلس الأعلى /الدوحة ديسمبر 2007/ بإعلان قيام السوق المشتركة اعتباراً

من بداية العام 2008 جاء ليفتح أفقاً واسعة لتحقيق المواطنة الاقتصادية الكاملة لمواطني دول المجلس. وأشار العطية في كلمته إلى انه في المجال الصحي صدرت عدة قرارات ذات ارتباط مباشر بالمسارات التي شملتها السوق المشتركة. حيث صدر قرار المجلس الأعلى في القمة التاسعة /المنامة 1988/ بالمساواة في المعاملة لجميع مواطني دول المجلس في مجال الاستفادة من المستوصفات والمستشفيات والخدمات الصحية. وأضاف أنه صدر في القمة الخامسة عشرة /المنامة 1994/ قرار المجلس الأعلى القاضي بالسماح لمواطني دول المجلس بممارسة الأنشطة الاقتصادية في المجال الصحي في أي من دول المجلس وبنفس معاملة مواطني الدولة ذاتها.

مسقط /المنامة:

اختتم في عاصمة المملكة العربية السعودية الرياض المؤتمر الرابع والستون لمجلس وزراء الصحة لدول مجلس التعاون الخليجي العربية. وترأس وفد السلطنة للمؤتمر الدكتور علي بن محمد بن موسى وزير الصحة. وقال عبدالرحمن بن حمد العطية الأمين العام لمجلس التعاون لدول الخليج العربية في كلمة الافتتاح إن دول المجلس حققت بفضل من الله العلي القدير ثم بالتوجهات الحكيمة من لدن أصحاب الجلالة والسمو قادة دول المجلس خطوات متقدمة في المجال الصحي سواء من حيث ما وفرته من مؤسسات ومنشآت وبني حديدية أو من حيث مستوى الخدمات والرعاية الصحية. وأضاف بان التقارير الدولية تبين وبخاصة



مجلس التعاون

اليوم السبت

انطلاق فعاليات مؤتمر الأشعة الخليجي والكويت الدولي للأشعة والطب النووي



الكويت العاصمة

في مجال الأجهزة الطبية لتقديم ما هو حديث لديها للجمهور متوقعاً أن يستقطب المعرض اهتمام المتخصصين في مجال الرعاية الطبية على صعيد القطنيين الحكومي والأهلي مما يسهم في رفع مستوى الخدمة الصحية في البلاد.

الكويت / كونا
تنطلق هذا اليوم السبت فعاليات مؤتمر الأشعة الخليجي الثاني ومؤتمر الكويت الدولي الخامس للأشعة والطب النووي بمشاركة نحو 500 طبيب ومتخصص في مجال الأشعة التشخيصية والتي ستواصل أعماله على مدى خمسة أيام. واعتبر رئيس رابطة الأشعة والطب النووي الكويتية ورئيس المؤتمر الدكتور نجيب المرزوق في تصريح صحفي أن المؤتمر الذي سيقام تحت رعاية وزير الصحة عبدالله الطويل في فندق الشيراتون فرصة للاطلاع على مدى التقدم والتطور الذي أحرزته دولة الكويت في مجال الأشعة التشخيصية. ولفت الدكتور المرزوق إلى أن رابطة الأشعة والطب النووي الكويتية تعتبر عضواً فاعلاً في الرابطة الدولية للأشعة إضافة إلى ترؤس دولة الكويت الدورة الثانية على التوالي لرابطة الأشعة بدول الخليج العربية. وأفاد بان الفعاليات ستستمر تقديم 50 محاضرة على مدى الأيام الخمسة يحاضر فيها العديد من الأساتذة من مختلف دول العالم المتقدمة في مجال الأشعة والطب النووي. وأضاف انه سيتم تخصيص اليومين الأولين لمناقشة كل ما هو حديث في مجال تشخيص وعلاج أمراض الثدي لاسيما الكشف المبكر لسرطان الثدي في حين سيخصص اليومين الثالث والرابع لمناقشة آخر المستجدات في مجال تشخيص أورام الجسم العامة وفي اليوم الختامي سيتم تسليط الضوء على أحدث ما توصل إليه العلم في مجال الأشعة التشخيصية المتعلقة بأمراض القلب والأوعية الدموية. وذكر الدكتور المرزوق بأنه ستتم على هامش أعمال المؤتمر مناقشة العديد من الموضوعات المتعلقة بتبادل الخبرات العلمية وابتعاث الأطباء بغرض التدريب في الدول والمراكز الطبية المتقدمة لاكتساب ونقل الخبرات. وأضاف أن هامش المؤتمر سيشهد أيضاً افتتاح معرض للشركات المتخصصة

وزيرة الاقتصاد الإماراتية:

حسم مفاوضات التجارة الحرة بين الخليج وأوروبا قبل نهاية 2008 م

وأضافت: «الجميع يتوقع أن هذه المفاوضات يتجاوز عمرها 16 عاماً وهذا الأمر غير صحيح. الخطوات الحقيقية لهذه الاتفاقية لم تبدأ بالتفعيل والتفاوض إلا خلال سنوات قليلة، وبالتحديد بعد اتفاقية الوحدة الجمركية الخليجية، وخلال هذه الـ 16 عاماً القصيرة تجاوزنا عدداً كبيراً من العقبات، وهناك أيضاً قصور وجهه ورغبة من الجميع حتى استلطنا أن نصل إلى اتفاق شبه نهائي سيسمح قريباً بما أتوقع والممكن ذلك من جميع الأطراف».



مدينة ابوظبي

وفيما يخص التخوف الأوروبي والأمريكي من الصادق الاستثمارية الخليجية الشفطة للمصنع، قالت: «اعتقد أن هناك فهماً خاطئاً لدى الجميع للصادق الاستثمارية وغيرها التي تحدثت عن الصادق الاستثمارية الشفطة لديهم، فالحكومة في ألمانيا كانت وما زالت من أنشط وأكثر الحكومات العالمية التي تحرص على فتح اقتصادها أمام الاستثمارات العالمية وهي ثالث دولة بعد أمريكا والصين من هذا الناحية».

وتوقعت لبنى القاسمي وزيرة الاقتصاد والتخطيط الإماراتية، أن تحسم دول الخليج اتفاقها التجارية مع الاتحاد الأوروبي قبل نهاية العام الجاري، مؤكدة أنه تم الاتفاق على جميع البنود عدا بعض النقاط التي تخص بعض الدول على انفراد. ونفت الوزيرة الإماراتية التي ترافق الشيخ محمد بن راشد رئيس وزراء الإمارات في زيارته الرسمية إلى برلين في تصريحات خاصة لـ «الاقتصادية» ما تردد حول وجود خلافات غير اقتصادية أخرجت حسم هذه المفاوضات مؤسدة أنه لم تكن هناك أي شروط أوروبية تخص حقوق الموزعة في دول الخليج خلال سير المفاوضات. وقالت: «هذه المسائل المرتبطة بحقوق الإنسان وغيرها ليست لها علاقة بمفاوضاتنا، هناك جهات خليجية وأوروبية من الممكن أن تتناقش حولها ونحن لسنا على علاقة بها».

وأضافت: «الجميع يتوقع أن هذه المفاوضات يتجاوز عمرها 16 عاماً وهذا الأمر غير صحيح. الخطوات الحقيقية لهذه الاتفاقية لم تبدأ بالتفعيل والتفاوض إلا خلال سنوات قليلة، وبالتحديد بعد اتفاقية الوحدة الجمركية الخليجية، وخلال هذه الـ 16 عاماً القصيرة تجاوزنا عدداً كبيراً من العقبات، وهناك أيضاً قصور وجهه ورغبة من الجميع حتى استلطنا أن نصل إلى اتفاق شبه نهائي سيسمح قريباً بما أتوقع والممكن ذلك من جميع الأطراف».

وأضافت: «الجميع يتوقع أن هذه المفاوضات يتجاوز عمرها 16 عاماً وهذا الأمر غير صحيح. الخطوات الحقيقية لهذه الاتفاقية لم تبدأ بالتفعيل والتفاوض إلا خلال سنوات قليلة، وبالتحديد بعد اتفاقية الوحدة الجمركية الخليجية، وخلال هذه الـ 16 عاماً القصيرة تجاوزنا عدداً كبيراً من العقبات، وهناك أيضاً قصور وجهه ورغبة من الجميع حتى استلطنا أن نصل إلى اتفاق شبه نهائي سيسمح قريباً بما أتوقع والممكن ذلك من جميع الأطراف».



وأضافت: «الجميع يتوقع أن هذه المفاوضات يتجاوز عمرها 16 عاماً وهذا الأمر غير صحيح. الخطوات الحقيقية لهذه الاتفاقية لم تبدأ بالتفعيل والتفاوض إلا خلال سنوات قليلة، وبالتحديد بعد اتفاقية الوحدة الجمركية الخليجية، وخلال هذه الـ 16 عاماً القصيرة تجاوزنا عدداً كبيراً من العقبات، وهناك أيضاً قصور وجهه ورغبة من الجميع حتى استلطنا أن نصل إلى اتفاق شبه نهائي سيسمح قريباً بما أتوقع والممكن ذلك من جميع الأطراف».

اختتام اجتماع وزراء الصحة لدول مجلس التعاون الخليجي

مسقط /المنامة:

اختتم في عاصمة المملكة العربية السعودية الرياض المؤتمر الرابع والستين لمجلس وزراء الصحة لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية. وترأس وفد السلطنة للمؤتمر الدكتور علي بن محمد بن موسى وزير الصحة. وقال عبدالرحمن بن حمد العطية الأمين العام لمجلس التعاون لدول الخليج العربية في كلمة الافتتاح إن دول المجلس حققت بفضل من الله العلي القدير ثم بالتوجهات الحكيمة من لدن أصحاب الجلالة والسمو قادة دول المجلس خطوات متقدمة في المجال الصحي سواء من حيث ما وفرته من مؤسسات ومنشآت وبني حديدية أو من حيث مستوى الخدمات والرعاية الصحية.

وأضاف بان التقارير الدولية تبين وبخاصة في مجال التنمية البشرية مستويات عالية لدول المجلس جعلتها في مصاف الدول الأكثر نمواً في المجالات الصحية. مؤكداً أن مثل هذا الانجاز لم يكن ليتم لولا الدعم المتواصل من قاداتنا والسياسات والخطط التي تم تبنيها وكان لإسهامات وزراء الصحة في إعدادها وترجمتها إلى أرض الواقع الأثر الملموس في تحقيقها. وقال العطية إن مواطني دول المجلس يتطلعون إلى تحقيق المزيد من الانجاز وبخاصة في مجال تكامل الخدمات الصحية وتوافرها للجميع دون تمييز انسجاماً مع الأهداف والغايات التي نص عليها نظام المجلس وتوجهيات أصحاب الجلالة والسمو قادة المجلس. مؤكداً أن قرار الدورة الثامنة والعشرين للمجلس الأعلى /الدوحة ديسمبر 2007/ بإعلان قيام السوق المشتركة اعتباراً من بداية العام 2008 جاء ليفتح أفقاً واسعة لتحقيق المواطنة الاقتصادية الكاملة لمواطني دول المجلس.



وأضافت: «الجميع يتوقع أن هذه المفاوضات يتجاوز عمرها 16 عاماً وهذا الأمر غير صحيح. الخطوات الحقيقية لهذه الاتفاقية لم تبدأ بالتفعيل والتفاوض إلا خلال سنوات قليلة، وبالتحديد بعد اتفاقية الوحدة الجمركية الخليجية، وخلال هذه الـ 16 عاماً القصيرة تجاوزنا عدداً كبيراً من العقبات، وهناك أيضاً قصور وجهه ورغبة من الجميع حتى استلطنا أن نصل إلى اتفاق شبه نهائي سيسمح قريباً بما أتوقع والممكن ذلك من جميع الأطراف».

مجلس التعاون الخليجي

مسقط /المنامة:

اختتم في عاصمة المملكة العربية السعودية الرياض المؤتمر الرابع والستين لمجلس وزراء الصحة لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية. وترأس وفد السلطنة للمؤتمر الدكتور علي بن محمد بن موسى وزير الصحة. وقال عبدالرحمن بن حمد العطية الأمين العام لمجلس التعاون لدول الخليج العربية في كلمة الافتتاح إن دول المجلس حققت بفضل من الله العلي القدير ثم بالتوجهات الحكيمة من لدن أصحاب الجلالة والسمو قادة دول المجلس خطوات متقدمة في المجال الصحي سواء من حيث ما وفرته من مؤسسات ومنشآت وبني حديدية أو من حيث مستوى الخدمات والرعاية الصحية.

وأضاف بان التقارير الدولية تبين وبخاصة في مجال التنمية البشرية مستويات عالية لدول المجلس جعلتها في مصاف الدول الأكثر نمواً في المجالات الصحية. مؤكداً أن مثل هذا الانجاز لم يكن ليتم لولا الدعم المتواصل من قاداتنا والسياسات والخطط التي تم تبنيها وكان لإسهامات وزراء الصحة في إعدادها وترجمتها إلى أرض الواقع الأثر الملموس في تحقيقها. وقال العطية إن مواطني دول المجلس يتطلعون إلى تحقيق المزيد من الانجاز وبخاصة في مجال تكامل الخدمات الصحية وتوافرها للجميع دون تمييز انسجاماً مع الأهداف والغايات التي نص عليها نظام المجلس وتوجهيات أصحاب الجلالة والسمو قادة المجلس. مؤكداً أن قرار الدورة الثامنة والعشرين للمجلس الأعلى /الدوحة ديسمبر 2007/ بإعلان قيام السوق المشتركة اعتباراً من بداية العام 2008 جاء ليفتح أفقاً واسعاً لتحقيق المواطنة الاقتصادية الكاملة لمواطني دول المجلس.

التقرير الأسبوعي لسوق البحرين للأوراق المالية

المنامة / بنا:

بلغت كمية الأسهم المتداولة في سوق البحرين للأوراق المالية خلال هذا الأسبوع 30 مليوناً و234 ألفاً و710 أسهماً بقيمة إجمالية قدرها نحو 10 ملايين و336 ألفاً و785 ديناراً بحرينياً نفذها الوسطاء لصالح المستثمرين من خلال 1115 صفقة. وتداول المستثمرون خلال هذا الأسبوع أسهم 31 شركة حيث ارتفعت أسعار أسهم 14 شركة في حين انخفضت أسعار أسهم 13 شركة واحتفظت باقي الشركات بأسعار إقفالها السابق. واستحوذ على المركز الأول في تعاملات هذا الأسبوع قطاع البنوك التجارية حيث بلغت قيمة أسهم شركته المتداولة 6 ملايين و118 ألفاً و125 ديناراً أو ما نسبته 59,19 بالمائة من إجمالي قيمة الأسهم المتداولة 9,926 مليوناً و242 ألفاً و286 شهماً. أما المرتبة الثانية فقد كانت من نصيب قطاع الاستثمار حيث بلغت قيمة أسهمه المتداولة ثلاثة ملايين و455 ألفاً و832 ديناراً بنسبة 33,43 بالمائة من إجمالي قيمة الأسهم المتداولة في السوق وبكمية قدرها 7 ملايين و617 ألفاً و561 شهماً أما على مستوى الشركات فقد تصدر مصرف السلام المرتبة الأولى من حيث القيمة إذ بلغت قيمة أسهمها 3 ملايين و301 ألفاً و857 ديناراً وبنسبة 31,94 بالمائة من قيمة الأسهم المتداولة وبكمية قدرها 16 مليوناً و435 ألفاً و865 شهماً لهذا الأسبوع. وجاء في المرتبة الثانية بنك الإثمار بقيمة قدرها مليون و482 ألفاً و478 ديناراً وبنسبة 14,34 بالمائة من قيمة الأسهم المتداولة وبكمية قدرها مليون و8 آلاف و286 شهماً. وبعوداً إلى معدلات التداول خلال هذا الأسبوع وخلال 5 أيام عمل نجد أن المتوسط اليومي لقيمة الأسهم المتداولة بلغ مليونين و67 ألفاً و357 ديناراً بحرينياً في حين كان المتوسط اليومي لكمية الأسهم المتداولة 6 ملايين و46 ألفاً و942 شهماً أما متوسط عدد الصفقات خلال هذا الأسبوع فبلغ 223 صفقة.

5.85 بلايين دولار حجم استثمارات السعوديين في الصين

الطبيعية وبيع وتخزين المنتجات المتعلقة بذلك. وأشارت إلى أن الحوافز الجديدة لتنمية الاستثمارات السعودية أدى إلى قيام عدد من المؤسسات السعودية بالاستثمارات في مقاطعة فوجيان ومقاطعة جيانغ سو الصينية في شهر مارس الماضي مما زاد حجم الاستثمارات السعودية الاجمالية ورأسمالها الاجمالي بشكل ملحوظ ففتحي شهر سبتمبر الماضي ازداد حجم الاستثمارات السعودية ورأس المال المسجل لها ورأسمال التنجيل من المستثمرين السعوديين إلى 24ضعفا مقارنة مع نفس الفترة من السنة الماضية بما في ذلك مؤسسات ذات صفة تمثيلية احداها شركة ليا في المحمدية للبتروكيماويات في مقاطعة فوجيان التي تبلغ القيمة الاستثمارية الاجمالية لها خمسة بليون دولار والأخرى شركة سن في المحمدية لبتترول في مقاطعة فوجيان وتبلغ القيمة الاستثمارية الاجمالية 5,9 بلايين دولار. وأكدت الحصائيات أن المؤسسات الاستثمارية السعودية ممتازة ولم يسجل عليها أي مخالقات حتى تاريخه. الجدير بالذكر ان الحصائيات السابقة لم تتضمن المؤسسات الاستثمارية التي سجلت بعد شهر أكتوبر الماضي وعلى رأسها شركة سابك عملاق البتروكيماويات. وأكدت الادارة ان الحكومة الصينية تسعى لاستقطاب رجال الاعمال السعوديين للاستثمار في شتى المجالات وتقدم لهم التسهيلات لضمان استثماراتهم.



احد معالم السعودية

وأضافت أن المجالات التي تستثمر فيها المؤسسات السعودية المسجلة في مجال البترول والغاز الطبيعي وغيرها من انتاج وتصنيع الموارد

الرياض / اس:

قالت مصادر صينية رسمية ان المملكة لديها مشاريع واستثمارات قائمة في البلاد تقدر بمبلغ 5.85 بلايين دولار امريكي وأن الاستثمارات السعودية احتلت مراتب متقدمة وقالت الحصائيات التي حصلت الرياض على نسخة منها والصادرة من إدارة الشؤون الخارجية للمصلحة الوطنية العامة للتجارة والصناعة الصينية أن عدد المؤسسات السعودية المستثمرة بشكل مباشر في الصين وصلت إلى 59 مؤسسة حتى نهاية أكتوبر من عام 2007 وتبلغت قيمة الاستثمارات الاجمالية لها إلى 5,85 بلايين دولار امريكي وبلغ رأسمالها المسجل 2,08 بليون دولار امريكي من المستثمرين السعوديين. وأكدت الحصائيات ان الاستثمارات السعودية المباشرة في الصين أظهرت ميزات عديدة منها انها لم تسجل مخالقات لانظمة البلد كما ان الاستثمارات السعودية في الصين شهدت تطوراً مستمراً وملهوفاً منذ عام 2004 فقد ازداد عدد المؤسسات الاستثمارية السعودية بنسبة 20% وقد احتلت المرتبة ال 65 بين 200 بلد في استثمار مباشرة في الصين. وأوضحت الحصائيات أن المؤسسات الاستثمارية السعودية تقدر من الحجم الكبير في الصين حيث بلغت قيمة الاستثمارات لكل مؤسسة 9285 دولار امريكي. وأضافت أن المجالات التي تستثمر فيها المؤسسات السعودية المسجلة في مجال البترول والغاز الطبيعي وغيرها من انتاج وتصنيع الموارد

شركة الاتصالات السعودية ترعى برنامجاً سياحياً في الباحة



شركة الاتصالات السعودية

في إطار برنامج «الوفاء» الذي أطلقته شركة الاتصالات السعودية، المعني برعاية مجموعة من المنشآت الإنسانية والاجتماعية في المملكة، رعت الشركة أخيراً برنامج «لا تترك أثر» الذي نظمته الهيئة العليا للسياحة وأقيم في منطقة الباحة. وأقامت «الاتصالات السعودية» خلال أيام البرنامج، جناحاً كبيراً، قدمت من خلاله عرضاً متكاملًا لمنجزات الشركة عبر كتيبات ونشرات تعريفية وزعتها على زوار المهرجان، كما قدمت الكثير من الهدايا الرمزية تواصلاً من الشركة مع جمهورها. وخصصت شركة الاتصالات السعودية أثناء المهرجان مجموعة من منسوبها للرد على استفسارات الجمهور حول خدمات الشركة وكيفية الاشتراك فيها، ونظمت مسابقة كبرى حملت أسئلتها مضامين حول هوية الشركة والخدمات التي تقدمها لعمالها في مناطق المملكة كافة، وتسمت مشاركة الجمهور في هذه المسابقة بالفاعلية الشديدة، وتم توزيع مجموعة من الجوائز على الفائزين. يذكر انه تم توقيع اتفاق بين شركة الاتصالات السعودية والهيئة العليا للسياحة، في حضور الأمين العام للهيئة الأمير سلطان بن سلمان، والرئيس التنفيذي للشركة المهندس سعود بن ماجد البوديش. وترعى «الاتصالات السعودية» بموجب الاتفاق البرنامج السياحي «لا تترك أثر» عبر تقديم الدعم المادي لأنشطة البرنامج، واستخدام رسائل الجوال وفواتير عملاء الشركة وسائيل في التوعية بأهمية البرنامج، وذلك ضمن برنامج «الوفاء» الذي أطلقته شركة الاتصالات السعودية قبل ثمانية أعوام، مترامناً مع انطلاقته تجربة التخصيص لقطاع الاتصالات في المملكة.

الرياض / وكالات:

تجرى الاستعدادات الأولية لعقد ملتقى المديرين القانونيين بدول مجلس التعاون الخليجي، الذي ينظمه مركز التحكم التجاري لدول مجلس التعاون، برعاية وزير العدل ووزير الشؤون الاجتماعية والعمل جمال شهاب خلال يومي 13 و14 ابريل المقبل في الكويت، حيث تم فتح باب التسجيل للشراكة في الملتقى. وقال الأمين العام لمركز د. ناصر غنيم الزيد ان منطقة الخليج قد شهدت في السنوات الأخيرة ومع انضمام جميع الدول الى اتفاقية التجارة الدولية، ظهور العديد من القوانين واللوائح التي تنظم القطاع الاقتصادي والاستثماري بها، وظهور ما يعرف بالزخم القانوني، مما زاد العبء على كامل القانونيين المشتغلين بالشركات ومكاتب الاستشارات القانونية، ومع ما شهده الميدان الاقتصادي في العالم والمنطقة من تقدم في وسائل الاتصال، هو ما أدى الى الحاجة الى ضرورة إيجاد علاقة تعاون وتنسيق بين هذه النقلة الحضارية، التي يشهدها القطاع الاقتصادي وكل من القانون والقضاء، بدلا من ملاقة النصوص القانونية التي لا يكاد يجف مادها حتى يصدر غيرها بالتعديل او الالتقاء، خصوصا مع ما حققته الدول المتقدمة في مجال المعلومات القانونية والممارسات المهنية، حيث يقع العبء دائما وأبداً على القانونيين، لاسيما المديرين القانونيين في الجهات العامة والخاصة، وما تواجه من تحديات عملية في عصر تشعبت فيه المعاملات التجارية وتنوعت، بحيث أصبحت الممارسات التقليدية للمهنة غير متوافقة مع الواقع الحالي، مما يدفعنا الى إيجاد بدائل جديدة بكيفية ممارسة هذه المهنة والاستعانة بالوسائل الحديثة.



الكويت / وكالات: